المقاربات النظرية الاقتصادية لتحليل النزاعات الداخلية في إفريقيا: المقاربة الريعية

- زراولية فوزية*

الملخص:

يستعرض المقال أهم محاور مقاربة الدولة الريعية في تحليل النزاعات الداخلية، ودور العائدات الريعية في تغذية حالات العنف عبر القارة. في المقام الأول، يحاول المقال تسليط الضوء على الوحدة التحليلية و معايير دراسة الظاهرة النزاعية في القارة السمراء، مع إيجاز لمكامن الضعف في التحليلات السابقة. أما في الشق الثاني، نحاول مناقشة علاقة العائدات الريعية بحالات الانفلاتات الأمنية في القارة.

الكلمات المفتاحية: الدولة الريعية، التبعية الريعية، الأنظمة الناهبة.

Abstract:

This paper explores the main elements of the rentier state approach to analyze civil wars in Africa. Previous academic works on the resource curse suggest that the rent revenues would lead to violent conflict, because they strength state dependency to resources prices fluctuations, and undermine the compromise bases of social contract. Also, rentier states are vulnerable to the spread of rent-seeking behavior and predation politics, which in turn would create serious dysfunctions within the system. This paper sheds light on the analytical determinants of such theoretical vision, and examines briefly the causal mechanisms between principal variables of the study.

Keywords: Rentier State, Civil Wars, Spoils Politics, Corruption, and Economic Dependency.

* - أستاذة مساعدة "أ"، جامعة جيجل.

مقدمة

تنامت أهمية التحليلات الاقتصادية المعنية بفهم موجات العنف في القارة السمراء منذ إصدار المقالة الشهيرة لبول كوليي Paul Collier حول الأسباب الاقتصادية للحروب الأهلية، وعلى الرغم من إجماع الباحثين على محورية العامل الاقتصادي في تحليل الظاهرة النزاعية، إلا أنهم اختلفوا حول الوحدات والأبعاد التحليلية المتبناة. إذ تقسّم دراسات الاقتصاد السياسي للعنف إلى قسمين أساسيين، وهما: التحليلات الجزئية التي تركّز على دراسة سلوك التنظيمات المسلّحة التحتية والتحليلات البنيوية الكليّة المنقسمة بذاتها إلى شقين.

أولا، التحليلات البنيوية الشاملة التي تفسر النزاعات انطلاقا من دراسة أثر التوزيع الرأسمالي للثروة على المخرجات السياسية الداخلية، ويشار لها بالتحليلات الماركسية الجديدة. أما الشّق الثاني فيهتم بدراسة أثر الطبيعة الريعية للدولة على المعادلة الأمنية والاستقرار الداخلي.

مقاربة الدولة الريعية ليست منظورا حديث العهد، ولكن ظهرت خلال الأزمة النفطية في عقد السبعينات، حيث عكف مجموعة من الباحثين على دراسة أثر الثروة النفطية في صياغة السياسات الداخلية في الشرق الأوسط، ولكن فيما بعد اتسعت الأبحاث لتشمل دولاً آسياوية وإفريقية. اقتصر الأمر في البداية على تحليل علاقة الريع بالفعالية المؤسساتية، والثقافة التشاركية، لكن فيما بعد ظهر تيار أكاديمي يُعنى بدراسة أثر الريع على المحاور الأمنية للدولة الاستخراجية. من خلال هذا المقال، نحاول تسليط الضوء على أهم محددات المقاربة الريعية في تحليل النزاعات الداخلية، اعتمادا على الإشكالية الرئيسية التالية: كيف يمكن توظيف المقاربة الريعية في تحليل النزاعات الداخلية في القارة السمراء؟

للإجابة على هذه الإشكالية الرئيسية قمنا بتقسيم المقالة إلى ثلاثة عناصر أساسية، كالآتي: مفهوم الدولة الريعية، **طبيعة المورد وتحليل النزاعات الداخلية**، أنماط الهندسة السياسية الزبائنية في الدول الاستخراجية؛ الريع كمصدر للحرب الأهلية.

1- مفهوم الدولة الريعية:

الريع هو عائد السيطرة والرقابة على الموارد الطبيعية، أما الدولة الريعية هي تلك التي تكون حكومتها تابعة بشكل كبير إلى عائدات الموارد الطبيعية، حين لا تشارك بشكل كبير في المسار الاستخراجي.(Hazel Mcferson ،2010) وُظّف مفهوم الدولة الريعية في دراسات مهدافي حول المجتمع الإيراني لما قبل الثورة، ولكن بعد ذلك استعمل بشكل مكثّف لدراسة مجتمعات الشرق الأوسط الغنيةً بالثروة النفطية، لدرجة أنّ ليزا أندرسون Lisa Anderson اعتبرت أنّ المصطلح من أهم الإسهامات المفاهيمية التي قدّمتها الأدبيات السياسية المتخصِّصة في دراسة هذه المنطقة.(Hossein Mahdavy،1970).

خلال عقد السبعينات، استخدم المفهوم بشكل واسع في أبحاث كل من حازم البابلاوي Hazim El Bablawi ولوسياني غياكومو Luciani Giacomo، واللذين ركّزا بشكل أكبر على دور الريع في صياغة المخرجات السياسية للنسق الشامل. بالنسبة لهما، الدولة الريعية هي فرع من الاقتصاد الريعي، ولا يمكن دراسة طبيعة الدولة إلاّ عبر تسليط الضوء على مصادر وهياكل عائداتها المالية.(Thomas Stauffer،1988) وقد حصر البابلاوي الدولة الريعية في أربعة خصائص، وهي:

1. لا بد أن يكون الريع هو المصدر الأساسي للعائدات الداخلية ؛
2. مصادر وفواعل تعميم الريع يجب أن تكون خارجية وليست داخلية؛
3. الدولة الريعية هي التي تساهم فيها نسبة محدودة من الأشخاص بتعميم العائدات، في حين الأغلبية تقوم بالتوزيع والاستهلاك؛
4. لا بد أن تكون الحكومة هي المستفيد الرئيسي من العائدات الريعية. (Douglas Yates، 1996)

على هذا الأساس، فإنّ العديد من الدول الإفريقية هي دول ريعية، منها النفطية كأنجولا؛ ونيجيريا؛ والتشاد؛ والكاميرون؛ والغابون؛ والكونغو –برازافيل؛ والدول الريعية التعدينية كجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وجمهورية إفريقيا الوسطى؛ بوتسوانا؛ سيراليون؛ والدول الريعية الزراعية مثل كوت ديفوار؛ ليبريا؛ رواندا؛ وبورندي. لكن

تجدر الإشارة، ليست كل دولة غنية بالثروات الطبيعية هي عبارة عن دولة ريعية، وليست كل الدول الريعية هي دول تابعة، وبالتالي ليست كل دولة ريعية مهدّدة بالانهيار. فالدولة الريعية هي التي تكون فيها نسبة عائدات صادرات المواد الأولية من الناتج الداخلي الخام عاليةً جدا، والدولة الريعية التابعة هي التي تكون فيها حصة الفرد من عائدات الريع كبيرة جدّا. إذن، ما يقود إلى الحرب الأهلية هي التبعية إلى الريع وليس الريع ولا الوفرة.(Mathias Basedeau ، 2007).

من خلال ما سبق، يمكن القول أنّ الدولة الريعية التابعة The Dependent Rentier State هي تلك التي تعتمد بشكل كبير في تمويل الخزينة الداخلية من قطاع الموارد، التابع للأسواق المالية الدولية والخارجة عن نطاق رقابتها. حيث تشارك نسبة محدودة فقط من المواطنين في تعميم العائد، في حين، تستفيد النسبة الأكبر منه في شكل مساعدات مباشرة أو غير مباشرة، وظائف، مشاريع، خدمات اجتماعية.

2- طبيعة المورد وتحليل النزاعات في الدول الريعية:

يختلف أثر التبعية الريعية باختلاف نوعية المورد، ولهذا يستحسن أن يقوم الباحث بتحديد دقيق لطبيعة الثروات الطبيعية التي تمتلكها الدولة محل الدراسة. وفقا لتاد دانينغ، تقتضي دراسة الاقتصاد السياسي للدولة الريعية منح الاعتبار لطبيعة المورد المتواجد في الدولة محلّ البحث، فليست كل الموارد الطبيعية تتّجه إلى الخزينة الوطنية، وليست كل الموارد تفرز لنا دولة ريعية. (Dunning Thad، 2008) ويميّز فيليب لو بيلون بين نوعين من الثروات الطبيعية: الموارد المنتشرة جغرافيا والقابلة للنهب كماس الطمي، والموارد المتمركزة جغرافيا وغير القابلة للنهب كالنفط. (Phillipe Le Billon، 2001) على هذا الأساس، يجدر التركيز في البحث على الأنظمة الغنية بالموارد المتمركزة جغرافيا، التي تحتاج لرؤوس أموال طائلة للاستغلال ومن الصعب الوصول لها من طرف الفواعل الخاصة، لأنه يسهل على الحكومة أن تؤسّس عليها قاعدة ضريبية ورقابة محكمة، الأمر الذي يرفع من مخاطر استهدافها ويضمن تحكّم النخبة في العائدات. في حين، تتطلب الموارد المتناثرة تكاليفا محدودةً

لاستخراجها، ويمكن الاستحواذ عليها بسهولة من طرف المليشيات، الأمر الذي يفرز إرهاصات واسعة النطاق على المستوى السياسي ويحرم الدولة من عائداتها. لكن يمكن استثناء هذه المسلّمة إذا كانت الدولة المعنية بالدراسة لها نظاما ضريبيا قويا أو مؤسسة عسكرية متماسكة.

من جهة أخرى، تلعب كل من نسبة الاحتياطات الداخلية التي تمتلكها الدولة والفواعل الاستخراجية دورا محوريا في تحديد أثر التبعية الريعية. في المقام الأول، يعتقد جون هيلبرن أنّ هناك فارقا بين الدول النفطية السائرة إلى النضوج Maturing Oil Countries مثل أنجولا، وبين الدول النفطية المتراجعة Declining Oil Countries مثل الكاميرون. فنسبة الاحتياطات، حسبه، محدّد محوري لتحليل العلاقة بين المجتمع والنخبة الحاكمة، ومستويات الفساد، ودرجات النهب النخبوي، الذي قد يقود لإشعال فتيل الحروب الداخلية.(John R Heilbrunn، 2014).

في المقام الثاني، سياسات الفاعل الاستخراجي محورية أيضا لتحليل الأثر الريعي، فكل شركة لديها سياساتها الخاصة في تقسيم الملكيات وحقوق الاستغلال، وتحديد الامتيازات، وتوزيع الأرباح. أغلب الدراسات السابقة اعتبرت العناصر السابقة الذكر تدابير إجرائيةً وإدارية لا تملك أثرا كبيرا على المخرجات الكليّة للآلة الاستخراجية والتوزيعية، ولكن، تبيّن فيما بعد أنّ نصوص هذه العقود المجرّدة لديها مكانة حاسمة في صياغة العلاقات البينية للأطراف المعنية. فالملكية ليست عقودا اقتصاديةً جامدة ولكن مجموعةً من العلاقات الاجتماعية، سواء كانت عامة أو خاصة، استمرارها أو انقطاعها مرهون بوجود قبول وإجماع نوعي داخلي. Pauline (Jones Luong، 2010).

فهم سلوك وسياسات الفاعل المتعاقد الذي يقوم بالاستخراج والتنقيب مهم، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالشركات الأجنبية الكبرى. فالسياسات الاستخراجية لكل من الشركات النفطية البريطانية، الصينية، الأمريكية، والفرنسية في القارة متباينة كثيرا، خاصة في طريقة تعاملها مع النخب المحلية والقضايا الأمنية الداخلية. فالسياسات المنتهجة من طرف شركة توتال Total اتجاه الأنظمة الإفريقية تختلف

كليّا عن سياسات شركة شال Shell، أو سياسات إيكسون موبايلExxon Mobile، وخاصة عندما يتعلق الأمر بأنماط التفاعل مع النخبة الداخلية، مستويات التدخل في السياسات الداخلية، نظام تقديم و تعويض القروض، والتنازلات.(François-Xavier Verschave،1998)

3- الهندسة الزبائنية للدولة الريعية:

الدولة الريعية الإفريقية ما هي إلا عبارة عن بناء مجتمعي-سياسي يرتبط بشكل وثيق بالآلة التوزيعية التي تطورها النخبة الحاكمة. فاستمرار الدولة وبقاءها أو استمرار التفاعلات المجتمعية السلمية لا ينفصل عن تساؤلين محوريين، كيف يتم إنفاق الريع؟ وماهي القنوات الإنفاقية؟

من دون شك أنّ القاعدة المتفق عليها بين الباحثين أنّ الدول الريعية هي دول زبائنية بالدرجة الأولى، حيث يتحوّل النصيب الفردي من الثروة الوطنية إلى امتياز يحظى به مناصروالنظام، وتطور به النخب الكاربوراتية قنوات عمودية تسمح بإعادة إنتاج الفعل السياسي الذي يغذي شرعيتها ويعزز سياسات الاغتناء الشخصي. تتبنّى الدول الريعية آليات إنفاقية غير عقلانية، سواء دائمة أو مؤقتة: الشّق الأول، يمثّل المبادرات الإنفاقية الطويلة الأمد كالخدمات الاجتماعية، القروض الاستهلاكية، المشاريع الاجتماعية الضخمة، وحتى التمويل الموجّه للتنظيمات المجتمعية الهادفة لإعادة إنتاج أيديولوجة الدولة وسياساتها. أغلب هذه المبادرات تكون مقنّنة ومأسسة، وهي مهمة في تحديد الاستجابات الداخلية اتجاه النخبة الحاكمة، من جهة، وصياغة الإدراكات الفردية والجماعية اتجاه النظام السياسي.

ثانيا، الآليات المؤقتة والتي عرفت اتساعا كبيرا في السنوات الأخيرة، خاصة في الديمقراطيات الصورية، مثل: شراء الأصوات أثناء الانتخابات وتوزيع الأموال أثناء الحملات الانتخابية، المراكز التجارية، الاحتفالات الثقافية الواسعة. يشار لهذه السياسات الإنفاقية في الأدبيات الأكاديمية بالأثر الإنفاقي Spening Effect أو الأثر التوزيعي Distributive Effect الذي يساعد على تنامي النهب النخبوي على مستوى جميع المؤسسات الوطنية: المؤسسة العسكرية، والبرلمان، والقضاء. إذ تحولت

السرقة النخبوية من الرشوة وتبييض الأموال إلى العُرف المتبنى بشكل دوري في معظم الدول الغنية بالثروات، مثل: الكاميرون، التشاد، الكونغو-برازافيل، غينيا الإستوائية، ونيجيريا. حيث تحتل الشركات الاستخراجية، سواء العامة أو الخاصة، مرتبة مهمة في صياغة محاور استمرار النظام السارق، وفي حالات أخرى، قد تتحول إلى مصدر للصراع الدائم بين اللوبيّات الداخلية المهيمنة(Ricardo. S. de Oliviera،2007).

اتساع الشبكة الزبائنية وحركة الفساد النخبوي هو إفراز لمسارين محوريين: الإقصاء والإدماج. أولا، إقصاء المواطن من عملية اتخاذ القرار وتجريده من دوره كمراقب في معادلة العقد الاجتماعي، وإعادة إدماجه في الحلقة المفرغة للنظام التوزيعي النيوباتريمونيالي. فالريع يسمح للنخبة الحاكمة بقمع النزعات الاحتجاجية الداخلية عبر بناء الجيوش والأجهزة الاستخباراتية القمعية، كما يمنحها الفرصة لتشتيت العمل الجماعي وإلغاء الوظيفة السياسية للمجتمع المدني عبر إلغاء الضرائب أو تخفيضها لمستويات دنيا. فإذا كان المواطن في الديمقراطيات الغربية يلعب دور المراقب لمنع النخبة من الاستبداد بالسلطة، فإنه في الدول الريعية التابعة، يلعب دور الزبون الذي يخدم مصالح نخبة ضيقة انتهازية.

يعتبر ميك مور من الأوائل الذين ناقشوا دور ميكانيزم إلغاء الضرائب في تعزيز القنوات العمودية، إذ يرى أنّ النظام الضريبي المستقر عامل ضروري لتشجيع المواطن على الانخراط في الحياة السياسية ورفع درجة المساءلة الداخلية، أمّا غيابه فقد يفرز اختلالات وظيفية وبنيوية على مستوى العلاقة بين الحاكم والمحكوم.(Mick Moore،2001) في الدول الإفريقية، تغيب هذه القاعدة الضريبية بشكل شبه كلّي، وفي حالة وجودها تكون غير مستقرة، فالنخبة ليست بحاجة إلى استخراج الموارد المالية من المواطنين لأنّ الثروات توفّر لها القاعدة المالية اللازمة لتعزيز المؤسسة العسكرية، وشراء الأنصار، وقهر المعارضة الداخلية. وفي هذه الحالة، يُمنح المواطن امتياز عدم دفع أو تخفيض الضرائب على الحاجيات الاستهلاكية مقابل حرمانه من حقه في المشاركة الفعلية بعملية اتخاذ القرار.

لا يقتصر هذا النمط من الفساد النخبوي على الأنظمة المطلقة، ولكن ينتشر حتى في الديمقراطيات الصورية حيث لم تحرم النخب التقليدية من الحفاظ على مكانتها في قلب هرم السلطة، وهنا نقتبس التعبير الشهير لبيار جاكموت " *مازالت الدولة الإفريقية دولة بدائيّة، فالإثنية هي المعيار الجوهري للمعاملات الداخلية، والفساد النخبوي قد أصبح مرضا مزمنا، ولهذا لا بد أن نتوقف من النظر لها على أنها الحلقة الإنتقالية لمشروع بناء الدولة المعاصرة، والنظر لها كملكية خاصة*" (Pierre Jacquemont، 2012).

حسب ما سبق، معظم الدول الإفريقية الريعية زبائنية، لكن، هندسة القنوات الزبائنية تختلف من دولة إلى أخرى، وهذا الإختلاف مرهون بمجموعة من المعايير التحليلية: كالتركيبة المجتمعية، صراع الفصائل داخل مركز السلطة، مكانة المؤسسة العسكرية في صياغة السياسات الداخلية. فتحليل الانفلاتات الأمنية يقتضي تجاوز مقاربة الدولة– المركز State-Centric أو الدولة المحتكر، والتي تعتبر الدولة وحدة تحليلية متجانسة وتتعامل مع الزبائنية كحالة State وليس كمسار Process لديه: فواعله، استراتيجياته، وأسس اقتسام الثروة الوطنية داخل المركز وبين المركز والمحيط.

فالتحليل الموضوعي للعلاقة: الريع–النزاعات الداخلية يستلزم التمييز بين المعادلات الزبائنية المختلفة على طول القارة. تركيز مناصرو مقاربة الدولة الريعية على تحليل الآلة الاستخراجية أكثر من الآلة التوزيعية للنظام جعلهم يهملون حقيقة تباين معايير تأسيس العلاقات العمودية السياسية والمجتمعية، الأمر الذي يفسّر لنا وجود دول زبانية مستقرة ودول زبائنية ناهبة أو سارقة Kleptocracy.

إذ يستحسن تسليط الضوء على التفاعلات البينية داخل الحلقات العمودية التي تعيد إنتاج الفعل السياسي بدل التركيز على الوصف العام لترتيب السلطة، لأنّ هشاشة الدول الريعية التابعة لا تنفصل عن الائتلافات المحلية التي يتم بناؤها بين جميع الأطراف. والملاحظ، أنّ الزبائنيات السارقة، والقريبة للانهيار والعنف، تنتشر خاصة في الأنظمة الرئاسية وليس في الأنظمة التي تحتكر فيها المؤسسة العسكرية

أو اللوبيات السلطة، لكون الأنظمة الرئاسية تمنح سلطة واسعة للرئيس وعائلته للتحكم في الثروة الوطنية وتساعد على تطوير أوليغارشيات سياسية مصلحية تتحكم في جميع المؤسسات الاستخراجية. (Sayed Murshed، 2007).

اتساع الفساد السياسي والنخبوي في الأنظمة الناهبة يساعد على انتشار الفساد لغاية أدنى مستويات الهرم المجتمعي، بسبب تراكم سياسات تعيين الأتباع غير المؤهّلين الذين يفتقدون القدرة والكفاءة للتسيير، وسعي السلطة لتجنيد أكبر عدد من الزبائن الموالين لها على مستوى الجامعات، والمصانع، والمؤسسات المالية أو القضائية، وبهذا، تنتقل الدولة من مرحلة الفساد النخبوي إلى الفساد المجتمعي Societal Corruption، ويتخذ النّهب طابعا غير مركزي Decentralized Predation. عندها لا يمكن النظر إلى الفساد على أنه آفة بقدر ما يمكن اعتباره ميكانيزما لإعادة إنتاج السياسات الداخلية والتكيف مع السياسات الاستخراجية والتوزيعية التي تتبناها النخبة الحاكمة.

تعميم الفساد في المجتمع وتبنّيه كاستراتيجية دورية من طرف القطاعات المجتمعية الدنيا، قد يكون تعبيرا عن خيار شخصي أو تعبيرا عن حتمية مفروضة. بالنسبة للعديد من المسؤولين المتواجدين على رأس المناصب المهمة في البيروقراطيات، فإنّ الفساد هدفه رفع العائدات من النفوذ الذي توفّره له الوظيفة المؤسساتية والسلطة الظرفية التي منحت له، بغض النظر إن كان هذا الموظف لديه توجُّهات سياسية أو لا. أما بالنسبة الفئات الشعبية الدّنيا، فإنّ الظروف الاقتصادية وغياب قاعدة الجزاء يفرض عليها المشاركة في نشاطات الفساد اليومي، أو على الأقل التسليم به كعُرف داخل المجتمع.

هذا النمط من الزبائنيات الريعية السارقة تعرف أحيانا بالدول المرنة Soft States،(David J. Goulda، 1989) أو ب Prebendal States، أي تلك الحكومات التي يتعامل فيها الموظف مع الوظيفة الممنوحة له كحق شخصي لدرجة تصبح فيها الحدود بين المال العام والمال الخاص غير واضحة، ويصبح فيها حامل الوظيفة أهم من المنصب، ويتحول الموظف العام إلى باحث عن فرص أو مقاول

ربح يرى في المنصب وسيلة للاغتناء الشخصي وليس تلك الحلقة الانتقالية لتعزيز الثّقة المتبادلة أو ترسيخ أسس المواطنة.

في هذه الحالة، تفقد الوظيفة المؤسساتية هويّتها ويُوظَّف حامل الوظيفة لقمع الإصلاح، ومقاومة التحديث، وشراء الأصوات، ومنع الإبداع. كما يحول دون تشكيل مجتمع مدني متماسك ومؤثر، ويعرقل تبلور الوعي الجماعي الضروري لتأسيس قوة موازية مناهضة للنزعة الاستبدادية. فبدل أن تكون المؤسسات الاقتصادية والعامة مهدا لتطور الفكر الاحتجاجي والإصلاحي، تصبح الآلة المحرّكة لعمل النظام الناهب. هذه الحركية الداخلية هي التي أشار لها كل من أسيمولوغ وروبنسون بالحلقة المفرغة في الدول الاستخراجية، أين تمنح المؤسسات السياسية للنخبة الحاكمة قدرة السيطرة على السلطة السياسية والمؤسسات الاقتصادية من دون مواجهة معارضة قوية، في المقابل، تعمل المؤسسات الاستخراجية الاقتصادية على إغناء النخب وتضاعف من ثروتها الاقتصادية وسلطتها السياسية. Daron Acemoglu; James (Robinson، 2013)

4- الريع كمصدر للحروب الأهلية:

تقود السياسات الريعية التوزيعية في الدول الافريقية على المدى البعيد إلى خلق أزمة الشرعية أو تضاعف من حدتها، باعتبار أنّ عملية إنتاج الفعل السياسي ورسم السياسات المحورية داخل الدولة مرتبطة بعائدات الثروة. فانهيار القطاع الاستخراجي بسبب سياسات النهب المستمرة أو تراجع عائدات الريع قد يوفر فرصة سانحة لانفجار الوضع الداخلي وتصاعد الحركات المسلحة، خاصة في الأنظمة السياسية التي وظّفت الاكراه والقمع ضدّ المدنيين لفترة طويلة. حيث تتحول البيروقراطية والطبقة الحضرية الريعية اللتان أفرزتهما الطفرة الاقتصادية إلى تهديد للدولة والنظام السياسي، ومصدر للعصيان المدني العنيف أو أعمال الشغب.

ترتفع احتمالات الانهيار في الدول التي تعاني من مستويات عالية من الفساد، أو بصيغة أكاديمية أكثر، حيث تكون السياسة الزبائنية ليست مركزية والمزج بين المال والعام ليس حكرا على قيادات الهرم السلطوي. لأنّ أزمة الشرعية تتخذ فيها

مظاهر عنيفة، مثل: انفجار المواجهات الإثنية، انتشار عمليات النهب الجماعية، سواء من طرف المدنيين أو الجيش. فالحاجة الماسة وارتفاع مستويات الفقر في مقابل إفلاس الدولة وتراجع مصداقية العملة الوطنية بسبب الإجرام المالي، تحوّل السخط الجماهيري إلى عمليات عصيان مدني عنيف ضد أي رمز من رموز الأوليغارشية السياسية أو المصالح الأجنبية.

في بعض الحالات الاستثنائية، قد يقود تراكم سياسات النهب والإفلاس الداخلي إلى تفكيك المؤسسة العسكرية إلى فصائل متنافسة تسعى فقط لاستغلال الموارد المتناثرة عبر تشكيل مليشيات من الشباب العاطل عن العمل. فغياب التمويل وقلّة الأجور المخصّصة للجنود إلى جانب الممارسات غير الشرعية على مستوى قيادات الجيش قد تخرّب الهياكل الأمنية ومحاور المؤسسة القهرية، وعندها تفقد الدولة الاحتكار المطلق للعنف الشرعي وتنتشر الفوضى.

من جهة أخرى، تساهم التنمية الريعية بتعميق نمطين من التبعية: أولا التبعية إلى قطاع الموارد، وثانيا التبعية إلى الواردات. تترجم هذه التبعية في سياسات تنموية تستهدف تعزيز النزعة الاستهلاكية على حساب القطاع الإنتاجي، وقد نوقش هذا الأثر السلبي بإسهاب في أدبيات المرض الهولندي The Dutch Disease ، التي أكّدت أنّ اكتشاف ثروات جديدة ذات قيمة عالية من شأنه أن يخرّب القاعدة الإنتاجية ويقلّص من القدرة التنافسية للفواعل الاقتصادية في قطاعات أخرى. لكن لا يمكن تعميم هذا الأثر على جميع الحالات الإفريقية، لأنه مرهون بمجموعة من المحددات التحليلية، في مقدمتها: البنية الداخلية للنخبة الحاكمة، العوامل الجغرافية، أهمية الثروة في الاقتصاد الداخلي، مستوى الانتاج واحتياطات الثروة المتوافرة. (Frederic Van Der Ploege،2011).

مع ذلك، في أغلب الاقتصاديات الريعية التابعة، يساعد قطاع الموارد على امتصاص النشاطات الانتاجية واستبدالها بقطاعات استهلاكية تابعة للاستيراد الخارجي. أغلب عقود استيراد هذه المنتجات تتحكم بها النخبة الحاكمة، مما يسمح لها بالتحكّم في السوق الغذائية. وأحيانا لا تتوانى عن إنشاء مجالس تسويق زراعية

لاحتكار القطاع الفلاحي، وفرض الرقابة على مستوى الأسعار، وبيع المنتجات في المدن الكبرى بأسعار متدنية لصالح الطبقات المتوسطة الحضرية الريعية. الأمر الذي يعمل على إعادة توجيه اليد العاملة ورأس المال من القطاع الصناعي للقطاع الإستخراجي، ويرفع معدل النشاطات الاقتصادية غير الرسمية.

حسب ساك وورنر، يساهم قطاع الموارد بتمويل خزينة الدولة، ولكنه يكبح تطوير قاعدة تصديرية وتوسيع القطاع الصناعي، كما يقيّد الإبداع ويشجع السلوكيات الريعية، وخاصة إذا كانت الأجور في قطاع الموارد أعلى بكثير من نظيراتها في القطاعات الأخرى.(Jefferey Sach; Andrew M. Warner،2001) هذه السلوكيات الريعية، قد نجدها في صورتين: السلوكيات الريعية غير العنيفة مثل التهرّب الضريبي، والرشوة، والسلوكيات الريعية العنيفة مثل الحركات الانفصالية المطالبة بالسيطرة على الثروة وإقامة دولة مستقلة، وبالتالي تصبح الدولة تحت تهديد النزاعات الانفصالية شبه المستمرة.

نجد في قائمة الدول المتضررة من آثار تبعية الموارد والواردات هي جمهورية الكونغو الديمقراطية، التشاد، نيجيريا، أنجولا، وجمهورية إفريقيا الوسطى. في جميع هذه الدول، ساهمت التبعية إلى السوق الدولية في اندلاع العنف وتصاعد المطالب الانفصالية خلال العقد الأخير من القرن الماضي. فانهيار أسعار المواد الأولية بشكل مفاجئ مع منتصف عقد الثمانينات كان له الأثر البالغ على قدرات الاستيراد، مستويات التضخم، معدّل النفقات الاجتماعية، وأسعار المواد الغذائية، مستويات الأجور. والملاحظ أنّ مستويات العجز في الدول النفطية كانت أقل منه في الدول غير النفطية، باعتبار أن الموارد الأولية التعدينية والزراعية قد واجهت منافسة أكبر من السلع البديلة بالسوق الدولية.(Géraud Magrin، 2012).

خلاصــة:

تساهم السياسات التنموية الاقتصادية في الدول الريعية التابعة في القارة الافريقية بإشعال فتيل الحروب الأهلية عبر ثلاثة آليات محورية، وهي: تخريب مراكز إنتاج الشرعية الزبائنية التي تم بناؤها من طرف النخبة الفاسدة منذ الاستقلال، تفكيك

المؤسسة العسكرية وترسيخ السلوكيات الانتهازية والأوليغارشيات المصلحية في قلب الهياكل الأمنية، وأخيرا، خلق اقتصاديات هشة وضعيفة تابعة للسوق الدولية ومعرضة بشكل كبير للأزمات الاقتصادية. لكن تجدر الإشارة أنّ هذه الآثار السلبية ليست معمّمة وسائدة في جميع الدول، بل تختلف من حالة إلى أخرى.

فتوظيف المقاربة الريعية لتحليل الانفلاتات الأمنية في القارة السمراء يستدعي من الباحث تسليط الضوء على معيارين أساسيين في التحليل: الأول، وهو طبيعة الثروات الطبيعية محل الدراسة. أي يستحسن تصنيف الموارد المتواجد في الدول من حيث جغرافيتها وقربها لمؤسسات صناعة القرار في العاصمة، وكذا من حيث طريقة التسويق والفواعل الاستخراجية، لأنّ هذه المحددات لديها انعكاسات معتبرة على المخرجات السياسية الداخلية، وهي التي تفسّر لنا اختلاف درجات العنف وكثافته من دولة إلى أخرى.

من جهة أخرى، تلعب الهندسة السياسية الزبائنية دورا معتبرا في صياغة السياسات الداخلية في الدول الريعية التابعة. لكن البناء الزبائني للعلاقات العمودية بين الحاكم والمحكوم يتباين هو الآخر من دولة إلى أخرى، ولهذا نجحت بعض الدول في الحفاظ على تماسكها بالرغم من غياب الديمقراطية وتدني القدرات المؤسساتية التمثيلية، في حين أخرى، انهارت مباشرة بمجرد انخفاض مؤقت في أسعار الثروات الطبيعية. فالفهم العميق للعلاقة الريع–الحرب الأهلية يقتضي التعامل مع الدولة كمجموعة من التنازلات البينية داخل المركز أو بين المركز والمحيط. وبناءا على ذلك، يجدر بالباحث تسليط الضوء على المحاور التحليلية التالية: المؤسسة الفعلية التي تتحكم في الثروة الوطنية، معايير تجنيد أنصار النظام، علاقة المركز بالسلطات التقليدية، وقدرة النظام على التحكم في القنوات الزبائنية العمودية، وخاصة داخل الآلة البيروقراطية.

قائمة المراجع:

1. Daron Acemoglu and James Robinson, **Why Nations Fail**, Profile Books LTD, USA, 2013, p: 81.
2. David J Gould, Tshiabukole B Mukendib, "**Bureaucratic Corruption in Africa: Causes, Consequences and Remedies**" International Journal of Public

Administration, vol.12, no. 03, 1989, p: 434.
3. Douglas Yates, **The Rentier State in Africa: oil rent dependency and neo-colonialism in the republic of Gabon**, Africa World Press, Eritrea, 1992, p: 14.
4. François-Xavier Verschave, **La Françafrique: Le plus long scandale de la république**, Stock, Paris, 1998, p: 139.
5. Frederic Van Der Ploege, "**Natural Resources: curse or blessing,"** Journal of Economic Literature, vol.49, no. 02, 2011, pp: 12-13.
6. Géraud Magrin, **Voyage en Afrique Rentière**, Publication de la Sorbonne, Paris, 2012, p : 111.
7. Hazel Mcferson, "**Extractive Industries and African Democracy: can the resource curse be exorcised**." International Studies Perspectives, vol.11, no.04, 2010, pp: 342-343.
8. Hossein Mahdavy, "The Pattern and Problems of Economic Developments in the Rentier States: the Case of Iran," in N A Cook (ed), **Studies in the Economic History of the Middle East**, Oxford University Press, USA, 1970, p: 428.
9. Jefferey D Sach, Andrew M. Warner, "**The Curse of Natural Resources,**" European Economic Review, vol. 45, 2001, p: 835.
10. Jhon R Heilbrunn, **Oil, Democracy and Development in Africa**, Cambridge University Press, Cambridge, 2014, p: 24
11. Mathias Basedeau, Jann Lay, "**Rentier Peace or Resource Curse?: the ambiguous effects of oil wealth and oil dependency on violent conflict**," Journal of Peace Research, vol. 46, no.06, 2009, p: 765.
12. Mick Moore, "**Political Underdevelopment: What Causes the bad Governance?**," Public Management Review, vol. 03, no.03, pp: 402-404.
13. Pauline Jones Luong and Erika Weinthal, **Oil is not a Curse: Ownership Structure and Institutions in Soviet Successor States**, Cambridge University Press, Cambridge, 2010, p: 62.
14. Phillipe Le Billon, "**The Political Ecology of War: natural resources and armed conflicts,"** Political Geography, vol.20, 2001, p: 571.
15. Pierre Jacquemot, "**Comprendre la corruption des élites en Afrique Subsaharienne**, " Revue Internationale et Stratégique, no. 85, 2012, p: 125.
16. Ricardo Soares De Oliviera, **Oil and Politics in the Gulf of Guinea**, Oxford University Press, USA, 2007, pp: 88-100.
17. Sayed Mansoob Murshed, "**What Turns a Blessing into a Curse?: the Political Economy of Natural Resource Wealth**," The Pakistan Development Review, vol. 46, no. 04, p: 362
18. Thomas Stauffer and Al, "Contributors to the rentier state," in Hazem Bablawi and Giacomo Luciani, Nation, **State and Integration in the Arab World**, Croom Helm, London, 1988, p: 11.